الثورة
السبت 3 رجب 1433 هـ الموافق 23 يونيو 2012م العدد 17385

أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية في حوار مع «الثورة»:

تبنينا أستراتيجية للتكامل الاقتصادي ونسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف

<،، أكد الأخ السفير الأستاذ محمد محمد الربيع -أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية بأن المجلس حقق الكثير من الإنجازات.. فقد تبنى المجلس استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي وحدد مجموعة من الأهداف لتحقيق هذه الاستراتيجية .. جاء ذلك في حوار شامل أجرته معه «الثورة» في القاهرة .. تحدث فيه عن الدور المطلوب من الحكومات العربية في تطوير وتحديث الاقتصاد في الوطن العربي الكبير والخطوات العملية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي للأمة العربية .. وكذا خطة مجلس الوحدة الاقتصادية لمكافحة البطالة في الدول العربية وغيرها من المواضيع الاقتصادية الهامة..

وقد تحدث في البداية عن نشأة مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية وأبرز المهام المناطة به قائلاً: بدأت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بتوقيع ميثاق تأسيس الجامعة العربية في مارس ١٩٤٥م ثم وقعت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في إبريل ١٩٥٠م والتي نصت على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتتالت بعد ذلك جهود تنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك مروراً بإبرام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٥٣م ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية في عام ١٩٥٧م ، ثم تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عم ١٩٦٤م ، وتوقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة في أغسطس ١٩٦٤م وإبرام اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية في عام ١٩٨١م.

أما عن أبرز المهام المناطة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فإن المجلس يهدف إلى تحقيق المزيد من التفعيل للعمل الاقتصادي العربي المشترك وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المشتركة وتفعيل دور القطاع الخاص العربي في التنمية.

حاوره بالقاهرة/ عبدالعزيز رياض شمسان

إنجازات المجلس

■ ماهي أهم الإنجازات التي حققها المجلس الاقتصادي؟

– حقق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الكثير من الإنجازات فقد تبنى المجلس استراتيجية يمكن تخليصها في ما يلي:

الأخذ بمفهوم متطور للتكامل الاقتصادي العربي يستوعب التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية. العمل على استكمال السوق العربية المشتركة شمول حركة التكامل لجميع الدول العربية العمل على تحويل السوق العربية المشتركة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي في المستقبل المنظور، دعم التنمية العربية المشتركة، تهيئة الاقتصاد العربي للتحول إلى مجتمع معلومات واتصالات النهوض بالقدرات التكنولوجية الذاتية، تحقيق التجانس الاجتماعي لتحويل الوطن العربي إلى منطقة مواطنة عربية تشكل أساسا صلباً لقيام وحدة اقتصادية عربية تحقيق الاتساق بين أنشطة أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك, إشراك الجماهير والمنظمات المدنية والقطاع الخاص في العالم العربي في الإطار المؤسسي التكاملي, والانفتاح على الاقتصاد العالمي في ظل سيطرة عربية على المقدرات الذاتية.

ولتنفيذ هذه الأهداف تبنى المجلس عدداً من الأنشطة والبرامج تتلخص في المحاور التالية: استكمال منطقة التجارة الحرة العربية، إقامة اتحاد جمركي عربي، إقامة منطقة استثمارية عربية, إقامة منطقة تكنولوجية عربية إقامة مواطنة عربية تحقيق التنمية العربية المشتركة.

وللمعاونة في تحقيق هذه الأهداف أعتمدت الأمانة العامة للمجلس عدداً من الآليات تشمل: آلية لتنمية الاستثمار، آلية لتنمية التجارة , تأسيس شركات عربية مشتركة, تأسيس الاتحادات العربية النوعية المتخصصة, والشركات العربية المشتركة, وتوقيع اتفاقيات في مجال الاستثمار, وإبرام بروتوكولات للتعاون مع المنظمات العربية والدولية.

وعلى ضوء التوسع الكبير في أنشطة منظمة التجارة العالمية, وانضمام ١٢ دولة عربية لعضويتها, والمفاوضات الجارية مع سبع دول عربية أخرى للانضمام لعضويتها, والحاجه الملحة لدى الدولة الأعضاء للتعرف على أبعاد وتفصيلات أنشطة المنظمة ورصد وتحليل آثارها على الدول الأعضاء. فقد رأى المجلس إنشاء وحدة لمنظمة التجارة العالمية تقوم بإصدار نشرة دورية تتضمن أهم أخبار المنظمة, وشرح اتفاقياتها, وإعداد الدراسات والبحوث والبرامج التدريبية للمساعدة في تنفيذ الأهداف المتقدم ذكرها, فضلا عن تقديم الخبرة والدعم الفني لفرق التفاوض في الدول العربية المتقدمة لعضوية المنظمة.

كما أنشأ المجلس مركزاً للتدريب والدراسات والبحوث يقوم بتقديم البرامج التدريبية المناسبة لاحتياجات الدول الأعضاء وفي موضوعات تهمهم وبخبراء منتقين من قبل المجلس, وذلك بالتعاون مع الاتحادات والأجهزة والشركات التابعة للمجلس ومع الجهات والمنظمات الخارجية المعنية بالموضوعات التي تهم دول المجلس.

الصعوبات

■ ماهي الصعوبات التي تواجه المجلس والحلول المطلوبة لها؟

– يواجه العمل العربي الاقتصادي المشترك الكثير من المصاعب , فالمتتبع لأحوال التجارة العربية يلحظ الانخفاض الواضح في حجم التجارة العربية البينية التي لا تتجاوز نسبة ١٠-١١٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية ولعل السبب الرئيسي في تحدد النتائج على أرض الواقع هو غياب فلسفة التكامل في الاقتصاديات العربية حيث تنطوي على هياكل وأنشطة متكررة, وغياب الإرادة السياسية، فضلاً عن وجود الكثير من العوائق غير الجمركية التي تعيق نمو التجارة العربية ومن أهمها تعقد إجراءات اصدار التراخيص والشهادات والإجراءات الجمركية, فضلاً عن القيود النقدية وصعوبات فتح الاعتمادات, واختلاف المواصفات والمقاييس, وتأخر الوصول إلى اتفاق عربي يحدد قواعد المنشأ التفصيلية المنسقة, إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالنقل ومشاكل عبور البضاعة الترانزيت, وصعوبة وطول إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول لرجال الأعمال, وغياب المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة.

وبهدف التغلب على هذه المصاعب, رأى المجلس أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في العالم العربي لزيادة ودعم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية, ومن ثم تبنى المجلس أسلوب إنشاء الاتحادات النوعية المتخصصة التي تعمل في المجالات الإنتاجية المختلفة وفي مشروعات البنية الأساسية والخدمات. فضلاً عن إنشاء عدد من الشركات العربية الدولية المشتركة.

وبهدف العمل على تنمية التجارة العربية البينية, أصدر المجلس قراره بتشكيل آلية لتنمية التجارة العربية وإطلاق موقع على شبكة المعلومات الدولية تحت مسمى بوابة معلومات التجارة العربية وإنشاء موقع لسوق عربية إلكترونية مشتركة.

وبهدف تنمية الاستثمارات العربية البينية أصدر المجلس قراراً بإنشاء آلية لتنمية الاستثمار في البلاد العربية, وتم من خلال هذه الآلية إعداد خارطة استثمار عربية للمشاريع والفرص الاستثمارية, وتم وضع الفرص التصديرية على موقع شبكة المعلومات الدولية» الانترنت» كذلك تم إعداد نموذج بطاقة المستثمر العربي لتسهيل انتقال المستثمرين ورجال الأعمال بين الدول العربية.

كذلك قامت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتطوير وتحديث الاتفاقيات العربية الموقعة في إطار المجلس والمعمول بها في مجال الاستثمار لتتفق مع الظروف والمتغيرات الدولية وأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية, وعلى الأخص: اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب, واتفاقية التعاون في تحصيل الضرائب, واتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية, وانتقالها بين البلدان العربية, واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار.

تطوير الاقتصاد العربي

■ ماهو في نظركم الدور المطلوب من الحكومات العربية في تطوير وتحديث الاقتصاد والارتقاء به في الوطن العربي الكبير؟

– المطلوب من العالم العربي الآخذ بمفهوم متطور للتكامل الاقتصادي العربي يستوعب التغيرات التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، العمل على استكمال السوق العربية المشتركة، وشمول حركة التكامل لجميع الدول العربية والعمل على تحويل السوق المشتركة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي في المستقبل المنظور، دعم التنمية العربية المشتركة، تهيئة الاقتصاد العربي للتحول إلى مجتمع معلومات واتصالات والنهوض بالقدرات التكنولوجية الذاتية، وتحقيق التجانس الاجتماعي لتحويل الوطن العربي إلى منطقة مواطنة عربية تشكل أساسا صلباً لقيام وحدة اقتصادية عربية وتحقيق الاتساق بين أنشطة أجهزة العمل ا لاقتصادي العربي المشترك وإشراك الجماهير والمنظمات المدنية والقطاع الخاص في العالم العربي في الإطار المؤسسي التكاملي،والانفتاح على الاقتصاد العالمي في ظل سيطرة عربية على المقدرات الذاتية.

وتجدر الإشارة الى ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد تقدم بمشروعات محددة مدروسة للقمم الاقتصادية العربية لتحقيق هذه الأهداف تشمل: وضع خارطة طريق زمنية واضحة لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة، وإنشاء مؤسسة عربية كبيرة لتمويل مشروعات القطاع الخاص،و إقامة مشروعات عملاقة في مجال النقل لربط أرجاء الوطن العربي ببعضها البعض والتعجيل بابرام اتفاقية تفضيلية عربية للتجارة في الخدمات وإقامة آلية يعهد إليها بإقامة مشروعات كبيرة في مجال الأمن الغذائي وخاصة إنتاج الحبوب والحبوب الزيتية واللحوم.

تحقيق الأمن الغذائي العربي

■ ما هي في نظركم الخطوات العملية المطلوب اتخاذها لإقامة سوق عربية مشتركة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للأمة العربية؟

– يشهد العالم منذ الأزمة الاقتصادية العالمية ارتفاعات متتالية في أسعار الغذاء، وعجزا في توريدات بعض أصنافه مما أدى إلى تزايد الاهتمام العالمي بموضوع الغذاء وسلامته وجودته وكفايته.

وعلى المستوى العربي، فإن مشكلة الغذاء تمثل التحدي الأكبر حيث وصلت الأوضاع الغذائية من حيث الاعتماد على الخارج إلى صورة تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاستقلال الوطني باعتبار أن الغذاء قضية قومية تحتل في سلم الأولويات للمجتمعات العربية المرتبة الأولى .. الأمر الذي يستلزم معه تكريس الجهود وتنسيقها وحشدها في إطار قومي يحقق إيجاد الحلول لمواجهة هذه المشكلة.

والوطن العربي في مجمله لا يعاني من قصور في الأراضي اللازمة للزراعة، كما يتوافر للدول العربية الأيدي العاملة والأموال ولعل المحدد الأول للتوسع في الزراعة هو الموارد المائية.

ولا شك أن الحاجة إلى قيام تكامل اقتصادي عربي تعد الأكثر إلحاحا في مجال التنمية الزراعية، بحيث يتم التكامل بين الدول التي تتوافر لديها الأموال، وتلك التي تتوافر لديها العمالة المتخصصة وتلك التي تتوافر لديها الأرض الخصبة والمياه، ليتم تضافر المال والعمال والأرض والمياه لإقامة مشروعات زراعية وحيوانية ضخمة تمكن من توفير احتياجات العالم العربي من الإنتاج الزراعي خاصة من الأغذية.

وتحتاج جهود السيطرة على الفجوة الغذائية عملا عربيا مشتركا شاملا في مجال التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية يتضمن:

– وضع تخطيط شامل يأخذ في حسبانه الوضع الراهن لإنتاج البلاد العربية من السلع الغذائية الرئيسية ومعدل النمو المستهدف من كل سلعة.

– وضع تركيب محصولي متكامل، يحقق أقصى حد من الإنتاج والإنتاجية للسلع الزراعية الرئيسية.

– تبني خطط لتوسيع الرقعة الزراعية وخفض معدل نمو السكان.

– إنشاء هيئة بحثية زراعية موحدة على مستوى الدول العربية تنسق بين جهود الهيئات البحثية الوطنية.

– دراسة حالة الأسواق العالمية من أجل تنظيم عملية الاستيراد وتوجيه القطاع الخاص والتعاوني إلى أفضل الأسواق التي يمكن شراء السلع الغذائية منها والتوقيت المناسب للاستيراد.

– ترشيد أنماط الاستهلاك لتحقيق الوفورات من ناحية وسلامة البرامج الغذائية من ناحية أخرى.

– إنشاء صندوق طوارئ في إطار برنامج عربي لمواجهة أزمة نقص الغذاء لمساعدة الدول العربية الأكثر تضرراً.

– إعطاء الاهتمام الكافي لكافة الأنشطة ذات العلاقة بصيد و تجهيز وتصنيع وتسويق الأسماك لدعم هذه الصناعة الهامة على المستوى العربي.

مكافحة البطالة في الوطن العربي

■ هل لدى المجلس خطة عمل خاصة بمكافحة البطالة؟

– تمثل نسبة البطالة العالية في العالم العربي – وخاصة بين فئات الشباب والنساء – خطورة كبيرة تهدد استقرار المجتمعات العربية وتتسبب في ثورات شعوبها، ويعتقد المجلس أن أسرع السبل للحد من البطالة يتمثل في تشجيع وتيسير إقامة المشروعات الصغيرة للشباب.

ولقد تبنى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية العديد من سياسات وآليات العمل العربي المشترك التي تهدف لدعم إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة المناخ الملائم والسياسات الكفيلة التي تدعم وتشجع مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل خطة المجلس في برنامج عمل يقوم على مرحلتين:

مرحلة عاجلة: تتمثل في إعداد قائمة بالمشروعات الصغيرة أو المتوسطة الجاهزة والمدروسة جيداً لاتخاذ خطوات عملية لخروجها إلى حيز التنفيذ.

مرحلة متوسطة الأجل: تهدف إلى إطلاق مبادرة (مصنع صغير في مصنع كبير)، وتأتي هذه المبادرة كمقترح لإقامة صناعات صغيرة مغذية أو مكملة للصناعات الكبيرة يتم إدارتها من قبل الشباب العربي بالتعاون مع كبار رجال الأعمال وكبرى الشركات والمؤسسات الإنتاجية العربية.

وتبدو الحاجة إلى هذا المقترح في الوقت الحالي لخلق فرص عمل في المجتمعات العربية تكون نابعة من احتياجات حقيقية لسوق الإنتاج العربي وبما يعمل على إحداث شبكة من الارتباطات والاتصالات بين المشروعات الصغيرة ومجتمع الأعمال والصناعة تساهم في تحقيق التكامل في ما بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة في إطار خطة تنموية للنهوض بقطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية.

ويهدف المجلس إلى تنفيذ هذه المبادرات من خلال التنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والسعي لدى برامج العون الإنمائي العربي لتقديم مساعدات مكثفة للدول الأقل نمواً في صورة منح أو قروض ميسرة لبناء المؤسسات وتدريب الكوادر.

وتجد الإشارة إلى أن دولة الكويت أطلقت خلال القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى في يناير ٢٠٠٩م مبادرة هامة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص والأعمال الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي برأسمال قدره مليارا دولار، واتفق على أن يدير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هذه المبادرة من خلال آلية وضوابط ومعايير تقرها الدول المساهمة في هذه المبادرة بما يضمن استدامة عملياتها ويحقق أهدافها المرجوة، وقد ساهمت بالفعل العديد من الدول العربية في توفير معظم رأسمال المبادرة بما يمكنها من البدء في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، وقد أكدت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية التي عقدت في شرم الشيخ في يناير ٢٠١١م، على أهمية سرعة تنفيذ هذه المبادرة، إلا أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ هذه المبادرة على أرض الواقع رغم وفاء معظم الدول الأعضاء بقيمة مساهماتها، ونرجو ألا يطول أمر البدء في تنفيذ هذه المبادرة كثيراً لأهميتها لمواجهة الظروف التي يمر بها العالم العربي حالياً على ضوء الدور الهام لهذه المبادرة في خلق فرص عمل جديدة وإمكانية دخول الشباب العربي من خلالها إلى عالم ريادة الأعمال.

بناء اقتصاد يمني قوي

■ كيف تنظرون إلى الوضع الاقتصادي الراهن في الجمهورية اليمنية.. وما هي الوسائل العملية المطلوب اتخاذها لبناء اقتصاد يمني قوي؟

– الاقتصاد اليمني اقتصاد متنوع وقوي، ولا شك أن استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن سوف ينعكس بشكل إيجابي على تحقيق تقدم اقتصادي ملموس يحقق أهداف التنمية الحقيقية التي يحصد ثمارها كل فئات المجتمع وخاصة الشباب.

أما عن الوسائل العملية المطلوب اتخاذها لبناء اقتصاد يمني قوي، فمن الواضح أن هناك حاجة لصياغة استراتيجية مستقبلية جديدة للسياسة الاقتصادية في اليمن تعمل على الموازنة بين التحديات قصيرة الأجل التي ساهمت في تصاعد حالة عدم الرضا الاجتماعي من ناحية، وتوجيه الإصلاحات الاقتصادية نحو تحقيق نمو شامل في المدى المتوسط من ناحية أخرى، ولعل من أهم الأهداف العاجلة التي يجب العمل على تحقيقها: مكافحة الفقر ورفع مستويات المعيشة، والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من البطالة ورفع مستويات الأجور وتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة والدخول، وتحقيق التنمية البشرية، وتحسين مستويات خدمات التعليم والتدريب والصحة، وتوفير الائتمان للقطاع الخاص وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير حوافز ضريبية للمشروعات التي تساعد على زيادة التشغيل.

تحقيق التنمية الاقتصادية

■ كلمة تودون قولها في نهاية اللقاء؟

– أتمنى أن يسود الاستقرار السياسي والأمني ربوع اليمن العظيم حتى يمكن البدء في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتوزيع نتائجها على كل الشعب اليمني بشكل عادل.

ولدي خبر هام للشعب اليمني العظيم هو قرب موافقة منظمة التجارة العالمية على عضوية اليمن في المنظمة بما يوفره ذلك من تعاون مع كل الأطراف العالمية الأعضاء في المنظمة لتحقيق تقدم حقيقي للشعب اليمني على كافة المستويات.

■ ضرورة العمل على تحويل السوق العربية المشتركة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي في المستقبل المنظور

■ تحقيق الأمن الغذائي قضية قومية تحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات للمجتمعات العربية

■ ينبغي الإسراع بتنفيذ المبادرة الخاصة بمكافحة البطالة في الدول العربية والتي أقرتها القمة العربية في يناير 2011م

■ استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن سينعكس بشكل إيجابيا على لتحقيق تقدم اقتصادي ملموس